مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107
مجلد 5| عدد 2|ديسمبر 2022|ص.ص. 17-32

تشخيص طبيعة الهيكل القطاعي لإجمالي الناتج المحلي الجزائري وإشكالية ارتباطه بصناعة البترول

فاتح صيد [1]

[1]جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة(الجزائر)، seidfateh@yahoo.fr

* فاتح صيد

تاريخ الاستلام:2022/12/08 تاريخ القبول:2022/12/28 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

يُعرف الاقتصاد الجزائري بضعف هياكله الاقتصادية واعتماده علي قطاعات الإنتاج الأولي كمصدر رئيسي للناتج والدخل، ويظهر ذلك جليا من خلال ارتباطه الوثيق بصناعة/ وإيرادات البترول، (أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي)، هيكل الميزانية (أكثر من 60% من إيرادات الدولة)، والصادرات (98% من مجموع الصادرات السلعية)...، وعليه فإن الاقتصاد الوطني يبقي ضعيفاً أمام أي صدمة خارجية. في هذا الإطار، تحاول هذه الدراسة تشخيص طبيعة تكوين الهيكل القطاعي للناتج المحلي وتحليل أثر تقلبات كميات إنتاج وأسعار النفط والغاز الطبيعي على صناعة البترول، ومن ثم قطاع الصناعة، ومنه الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية:الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، قطاع الصناعة، صناعة البترول، أسعار البترول.

تصنيف (JEL): ، E01، Q41، L70.

Arsad Journal for Economic and Management Studies
P-ISSN: 2661-7641 / E-ISSN: 2716-8107
*Available onlineat:*https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628|https://www.ajems.org
Volume5|Issue2|December 2022|pp.17-32

Diagnosis the sectorial structure nature of Algerian GDP and its problematic relation with oil industry

Fateh Seid [1]
[1]Skikda University

* Fateh Seid

Received:08/12/2022 *Accepted: 28/12/2022* *Published:31/12/2022*

Abstract:

The Algerian economy is characterized by weakness in its economic structures. and it depends on primary production sectors as a principle source of product and income , that appears clearly through the tightly relation with oil industry and revenues (more than 30% of GDP), Budget structure (more than 60% of state revenues), exportation (98% of total goods exported)……etc. so, the Algerian economy still weak in front of any external shock.

In this regard, this study is trying to diagnose the nature of formulation of the Sectorial structure of internal product and analyze the Impact of fluctuations in production quantity and oil gas prices or oil industry , and then, industry sector and of after that GDP.

Key Words: Grosse Domestic Product, value added, the industrial sector, the petroleum industrial, oil prices.

JEL classification:E01 ,Q41, L70.

1. مقدمة

يعاني الاقتصاد الجزائري مثل بقية الدول النامية من ضعف الهياكل الاقتصادية والاعتماد علي قطاعات الإنتاج الأولي كمصدر رئيسي للناتج المحلي، وضآلة نسبة القوي العاملة إلي مجموع السكان بالمقارنة مع الدول المتقدمة. كما نجد أن متوسط دخل الفرد لا يزال اقل مقارنة بالدول النفطية الأخرى والإنتاج الزراعي لا يمد الاستهلاك المحلي من احتياجاته، والفجوة الغذائية اتسعت أكثر خلال السنوات القلية الماضية وذلك بالرغم من توفر الموارد الزراعية الضخمة وغير المستغلة. والتجارة الخارجية تتسم بالتبعية لمراكز الصناعة المتقدمة تصديرا للسلع الأولية واستيرادا للسلع الصناعية، أما قطاع الصناعة فهو لا يزال متخلف نسبيا ويتسم بضآلة نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي غير الاستخراجي. ويضاف إلي ما سبق بعض مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي وانخفاض المستوي الصحي.....

ونظراً لتلك الصفات وغيرها، تعد مسألة تنويع مصادر الدخل الوطني/ وطبيعة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري من المسائل الأساسية ذات الحساسية السياسية والاقتصادية المتميزة بظروف ارتفاع أو انخفاض أسعار (وإيرادات) البترول علي السواء، وذلك كون الاقتصاديات أحادية السلعة تشكل ظاهرة خطيرة في بنية الاقتصاد الوطني طالما أنها رهينة لتقلبات أوضاع السوق الدولية لتلك السلعة. وفعلا فإن المتتبع لأوضاع سوق البترول الدولية يلاحظ ما يمكن أن تؤول إليه الاقتصاديات البترولية فيما لو ظلت منتجة مصدرة للنفط الخام والغاز الطبيعي كما هو عليه الواقع في الجزائر والدول البترولية الأخرى حاليا، وبعبارة أخرى فإن سياسة تنويع مصادر الدخل تعني تقليص الاعتماد علي إنتاج سلعة واحدة وتصديرها.

وهكذا وبالرغم من جهود التنمية التي بدلتها الجزائر طيلة العقود السابقة – ومنذ فترة التخطيط الاقتصادي للتنمية– إلا أنها لم تتمكن من تصحيح الاختلال الذي يسود هيكل الإنتاج، ولم تؤدي إلي إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية ولم يتحقق تغير جوهري في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي انعكست آثاره بصورة واضحة في انخفاض القيمة المضافة في قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، والصناعة الاستخراجية عدا المحروقات. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن صياغة **الإشكالية الرئيسية** والتي تتمحور حولها الدراسة كمايلي: "**ما هي طبيعة تكوين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؟ وما هي درجة مساهمة صناعة النفط والغاز في تكوين القيمة المضافة؟وما هي القضايا المترتبة على ذلك الارتباط؟** ".

تهدف هذه الدراسة تشخيص واقع وتطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (2000–2016)، وإبراز المساهمة النسبية لكل قطاع، كما يتم توضيح أهمية ومكانة صناعة النفط والغاز في تكوين القيمة المضافة داخل الصناعة أولاً وإجمالي الناتج ثانيا، كذلك توضح الدراسة تطور الإنتاج الإجمالي للمحروقات وأسعار مختلف أصنافها ومدى تأثير التقلبات في الكميات والأسعار علي المساهمة النسبية للصناعة علي القطاع ككل ومنه الناتج. وبغية الوفاء بأهداف البحث والإجابة علي الإشكالية سوف يتم إتباع **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** وذلك بالاعتماد علي أسلوب التحليل والاستنتاج، كما يتم إتباع المنهج التاريخي لدراسة تطور دور الصناعة في الناتج.

وبالنسبة **لمحتويات الدراسة** سوف يتم تقسيمها إلي جزءان أساسيان، حيث في الجزء الأول يتم توضيح التقسيم القطاعي لإجمالي الناتج المحلي وإبراز المساهمة النسبية للقطاعات الثلاث الشائعة (الصناعة، الزراعة، الخدمات)، أما الجزء الثاني فيتم توضيح دور صناعة النفط والغاز في تكوين القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة ومن ثم في الهيكل القطاعي للناتج المحلي، هذا مع الربط مع التطورات التي تحدث في إنتاج وأسعار هذا المصدر. وفي الأخير يتم تقديم جملة من النتائج والاقتراحات ذات العلاقة بالموضوع.

2. الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تتحدد أهمية قطاع ما في الدور القيادي الذي يمكن أن يلعبه ذلك القطاع في تحريك التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى هذا الأساس يتم اختيار أي قطاع كان إذا أرادت الجهات المسئولة عن الخطط التنمويةأن يبرز قطاع ما دون غيره، بحيث تكون الآثار للقطاع المختار ايجابية وواضحة علي الاقتصاد ككل. وتعد صناعة البترول في الجزائر من الصناعات التي أولها واضعي السياسات دوراً قياديا من اجل تحقيق التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.الجدول (1) التالي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وفق القطاعات الاقتصادية.

جدول (1):تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر حسب القطاعاتالاقتصادية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة : مليار دولار بالأسعار الجارية

البيان / السنوات	الصناعة		الزراعة		الخدمات، البناء والأشغال العمومية		إجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	25,391	46,34	4,600	8,39	24,801	45,26	54,792	100
2001	22,748	41,28	5,333	9,67	27,015	49,03	55,096	100
2002	22,760	39,92	5,236	9,18	29,004	50,88	57,000	100
2003	28,676	42,13	6,657	9,78	32,118	48,07	68,051	100
2004	37,433	44,02	8,033	9,44	39,566	46,53	85,032	100
2005	51,165	50,05	7,902	7,73	43,150	42,21	102,217	100
2006	60,802	50,80	9,012	7,53	49,926	41,72	119,660	100
2007	65,815	48,60	10,152	7,50	59,654	43,90	135,633	100
2008	85,427	49,78	11,263	6,56	74,888	43,64	171,578	100
2009	50,652	36,91	12,819	9,34	73,742	53,74	137,213	100
2010	64,482	40,00	13,645	8,46	83,041	51,52	161,168	100
2011	81,064	40,67	16,240	8,14	101,996	51,17	199,300	100
2012	76,555	37,47	18,332	8,97	109,402	53,55	204,289	100
2013	72,226	34,60	21,081	10,10	115,423	55,30	208,730	100
2014	68,206	31,88	21,989	10,27	123,750	57,84	213,945	100
2015	41,038	24,54	20,045	12,00	106.127	63,46	167,215	100
2016[1]	36,553	23,00	19,552	12,30	102,911	64,71	159,016	100

الجدول من إعداد الباحث

-Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N°39, Septembre2017, N°33, Mars 2015,N°1, Septembre2007.

-O .N.S, données statistique, les comptes économiques en volume de 2000 a 2015, N°751, Algérie, 2016.

-Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger 2011,2014.

وكما هو واضح من خلال الجدول فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي مند بداية العقد الماضي تقلبات وتذبذبات بين التحسن والتدهور ولم تكن مستويات النمو ثابتة، ولعل من أسباب تلك التقلبات هي التغيرات التي تطرأ على مصادر إجمالي الناتج المحلي بين فترة وأخرى من حجم الانتاج وأسعارتلك المنتجات إضافة إلي التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملة المقوم بها (الدولار) مع عملات أجنبية أخرى تتعامل معها الجزائر.

يلاحظ أن الناتج المحلي شهد مند بداية العقد الماضي ارتفاعا مستمرا إلي غاية 2008، ليشهد عام 2009 انخفاضا حادا بعد تراجع أسعار وإنتاج/ وصادرات المحروقات آنذاك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. ومع تعافي الأسعار مع مطلع العقد الحالي عاد الناتج المحلي للارتفاع ليسجل أعلي مستوي له عام 2014، ومرة أخري سجل الناتج المحلي انخفاضا حادا عام 2015 ، وأكثر حدة عام 2016 وذلك بسبب تهاوي أسعار المحروقات أساسا الذي بدأ مند منتصف 2014، حيث وكما هو واضح من خلال الجدول (2) أن كل أصناف المحروقات تراجعت تراجعا كبيرا، كذلك من أسباب التراجع في الناتج الانخفاض الحاد الذي عرفه الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث تراجع عامي 2015 و 2016 بحوالي 24,70% ، 35,87% علي التوالي مقارنة بسنة 2014.

–يلاحظ من خلال بيانات الجدول تبادل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على أعلي نسبة من حيث المساهمة في القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي. وهذا يعكس في جانب منه زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الصناعي (الاستخراجي النفطي) وقطاع الخدمات بهدف خلق توازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وعدم خلق فجوة بينهما، ومن جهة ثانية يلاحظ كذلك عند المقارنة بمساهمة قطاع الخدمات أن هذا الأخير أصبح المكون الأول للناتج المحلي الإجمالي حيث لم تنخفض نسبته عن 50% مند عام 2009، ويعكس هذا الوضع عدة جوانب يمكن التأشير عليها:

* تتواكب زيادة الناتج مع اتجاه علمي يتمثل في زيادة نصيب الخدمات الإنتاجية (مثل النقل، التجارة، المالية والمصرفية، الاتصالات..)، والاستهلاكية (مثل خدمات الفنادق والمطاعم، الترفيه، الصحة والتعليم...) كلما ارتفع مستوي النمو الاقتصادي في الدولة، ولم تكن الجزائر بعيدة ولو نسبيا عن تلك التطورات.

*أدي تعاظم الثروة الناتجة عن إيرادات البترول خلال العقد الماضي، وحتى بداية العقد الحالي إلي اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والأخذ بمبدأ "دولة الرفاهية"، وهو ما انعكس بدوره في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي علي الخدمات الحكومية.

* يمكن تفسير كذلك جانب لا يستهان به من الزيادة في قطاع الخدمات في الجزائر – كغيره من الدول البترولية الأخرى– إلي عنصر التقليد والمحاكاة لأنماط الحياة في الدول الغنية وخاصة خدمات الاستهلاك والترفيه، قد تتجاوز أحيانا الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

هناك وجهة نظر أخرى هامة جداً، حيث أن الزيادة في نصيب قطاع الخدمات كانت مؤشرا ليس فقط لفاعليته ونشاطه بقدر ما تُعبر أيضا عن تراجع نصيب القطاع الإنتاجي وبالذات النفطي عند تراجع أسعار وكميات إنتاج البترول، هذا الأخير – الإنتاج – الذي بدأ في التراجع منذ 2009 ، كما هو واضح من خلال الجدول (2).كما تظهر هذه الحالة جلياً خلال 2008 /2009، و2014 / 2015، حيث رغم تراجع مساهمة القطاع – الخدمات – كقيمة إلي أن مساهمتها كنسبة ارتفعت. وواقع الحال أن هذا الوضع يعني اختلالاً في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني سمته التضخم الواضح في النصيب النسبي لقطاع الخدمات، مع انخفاض نصيب القطاعات السلعية والزراعة الأمر الذي يزيد من حاجة الجزائر إلي الاعتماد

علي الاستيراد من الأسواق الدولية لمواجهة الطلب المحلي وبخاصة في المواد الغذائية والسلع الصناعية، ويزيد في الوقت نفسه من انكشاف الاقتصاد الوطني وارتباطه بالأسواق العالمية.

-يلاحظ عموما تواضع مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي بسبب تدني القيمة المضافة في هذا القطاع، هذا رغم تحسنها قليلا خلال السنوات الأخيرة كقيمة وكنسبة. ويرجع تواضع مساهمته الزراعة للتخلف والإهمال الذي يعاني منه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني رغم كونه القطاع المسئول عن تأمين وتوفير الأمن الغذائي، وبالرغم من الجهود التي بُذلت من قبل واضعي السياسات من أجل تحسين دور القطاع إلا أن الخلل ظل قائما بسبب سوء التخطيط وعدم نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة، بالإضافة إلي تواضع حجم الإنفاق الاستثماري المخصص للزراعة ضمن مختلف المخططات التي اتخذتها الجزائر خلال هذه الفترة .

إن الانعكاس المباشرة لتدني مساهمة الزراعة، أن أصبحت فاتورة الغذاء تتزايد من فترة إلي أخري، فقد بلغ متوسط قيمة واردات المواد الغذائية خلال الفترة (2011-2016) حوالي 9,177 مليار دولار سنوياً، مقابل متوسط سنوي بحوالي 4 مليار دولار خلال الفترة (2000-2010) ، وهذه الفاتورة مرشحة للارتفاع مستقبلا في حالة لم يتم النهوض بهذا القطاع بشكل فعلي، كما أن تلك الفاتورة تسدد كليا بأموال المحروقات الثروة غير القابلة للتجدد.

3. القيمة المضافة في القطاع الصناعي وحصة مساهمة صناعة البترول (النفط والغاز)

يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويعتمد القطاع الصناعي في الجزائر كغيره في عديد من الدول النامية على منتجات نشاط الاستخراج أكثر من النشاط التحويلي كمادة أولية للإنتاج والتصدير، ويعد بالتالي مصدراً رئيسيا لموارد التمويل والاستثمار في مشاريع التنمية المحلية، وضمن قطاع الصناعة تستحوذ صناعة البترول على الحصة الأكبر في تكوين القيمة المضافة والجدولين (2) و (3) يوضحان ذلك.كما يمكن التأشير علي الملاحظات التالية:

-يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) أن صناعة البترول تلعب دورا أساسيا في تكوين القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وفي قطاع الصناعة، إلا أن هذا الدور وكما هو واضح من خلال الجدول (2) مرتبط أساسا بكميات الإنتاج وبوضعية السوق العالمية للبترول[1]. ففي الفترات التي شهدت فيها أسعار وكميات النفط والغاز ارتفاعا كانت مساهمة الصناعة مرتفعة كما في الفترة (2000- 2008) أما الفترات التي تتراجع فيها أسعار وكميات البترول كما في 2009، 2010 والتي كانت أساسا بسبب تراجع الأسعار، والفترة (2011-2013) لتراجع الكميات أساسا، و2014 الأسعار، و2015 (الكميات وأساسا الأسعار)، و2016 (وتحديداً الأسعار). كما يرجع سبب ارتفاع نسبة مساهمة صناعة البترول أيضا إلى ضعف مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعة عدا المحروقات.

وبالنسبة لهذه الأخيرة – الصناعة عدا المحروقات- وعلى الرغم من توفر الجزائر على قاعدة صناعية تحويلية متنوعة، وكذلك قاعدة متنوعة من المقلاع والمناجم، ورغم ما يمكن أن تساهم به الصناعات الاستخراجية عدا البترول في توفير ريع اقتصادي كبير، وكذلك دورها في تحقيق قيمة مضافة اكبر ومساهمتها في تحقيق تنمية صناعية متجهة إلي الداخل مثل الحديد والصلب ،الزنك ،النحاس، وغيرها من الصناعات المعدنية الأخرى ، إضافة إلي صناعات المقالع والمحاجر التي تحتاجها عمليات البناء وبعض هذه المواد تستوردها الجزائر وبكميات كبيرة مثل الاسمنت الحديد وغيرها ، إلا أن نسبة الريع المتحقق في تلك الصناعة متواضع جداً. مما جعلها في مؤخرة الصناعات الاستخراجية، ونفس الأمر

بالنسبةللصناعات التحويلية وعلى الرغم من دورها في تنويع هيكل القطاع الصناعي وارتفاع القيمة المضافة المحققة منها إلا أنها بقيت دون المستوى، وكل ذلك دليل واضح على عدم اهتمام الجزائر بهذه الصناعات، وتراجع القائم منها.

جدول (2) : تطور إنتاج البترول وأسعار أصناف المنتجات المصدرة خلال الفترة (2000-2016)

البيان / السنوات	الإنتاج الإجمالي للبترول/ م، ط، م، ن	تطور أسعار مختلف أصناف المحروقات (المصدرة)						
		المنتجات السائلة/دولار للبرميل				الغاز الطبيعي/ دولار لكل مليون BTU		إجمالي إيرادات صادرات البترول/مليار $
		النفط الخام	المنتجات المكررة	المكثفات	LPG	غاز مسيل	غاز أنابيب	
2000	202	28,5	30,7	28,5	25,9	3,1	2,7	19,892
2001	202	24.3	24.4	22.8	19.4	3.2	3.0	17.508
2002	206	25.2	25.2	23.3	18.5	2.8	2.4	16.514
2003	212	29.0	30.6	29.9	23.3	3.7	3.1	21.797
2004	223	38.5	33.6	40.4	46.7	3.7	3.5	28.432
2005	232	54.6	45.0	52.1	43.3	5.6	4.9	40.844
2006	230	65.9	53.7	61.0	51.0	7.0	6.3	48.320
2007	233	74.9	74.9	74.0	56.1	7.2	6.5	55.708
2008	232	99.9	88.8	87.2	70.0	11.2	9.9	72.632
2009	غ.م	62.2	62.9	55.2	43.4	7.1	6.6	40.495
2010	214	80.2	82.6	78.7	63.5	8.3	8.4	52.184
2011	206	112.9	112.2	103.6	79.5	10.5	10.1	66.688
2012	194	111.0	113.1	103.3	79.9	11.5	11.3	64.229
2013	187	109.0	107.6	100.0	75.6	11.2	10.4	57.751
2014	195	100.2	100.0	90.7	66.2	11.1	10.0	53.106
2015	191	53.1	52.7	49.7	32.7	7.6	6.5	29.360
2016	192	45.0	44.2	42.7	28.0	5.3	4.3	27.917

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد علي الصادر التالية:

-Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N°39, Septembre2017, N°33, Mars 2015, N°1, Septembre2007
-Banque D'Algérie, Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2014, 2008, 2001
-Sonatrach, les Rapport Annuel, 2003, 2006,2008, 2011, 2012, 2014.
-Sonatrach, ABSTRACT, Principaux Agrégats Chiffres Définitifs, 2015.

وواقع الحال في هذا الصدد هناك اتجاه وبرنامج عمل من قبل قطاع الصناعة والمناجم انطلق تقريبا مند 2015 للنهوض بالصناعات الاستخراجية خارج قطاع المحروقات وخاصة في مجال صناعة الحديد والصلب والاسمنت والفوسفاط، والصناعة الميكانيكية (تركيب السيارات) وبعض الفروع الصناعية الأخرى وخاصة الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية، وذلك بهدف ترقية مساهمتها في إجمالي الناتج، وتخفيف أعباء الاستيراد، ومن المنتظر أن تعطي بوادر ثمارها مع نهاية سنة 2017 حتى السداسي الأول من سنة 2018.

جدول (3): مساهمة صناعة البترول في إجمالي القطاع الصناعي والناتج المحلي خلال الفترة (2000– 2016)

الوحدة: مليار دولار بالأسعار الجارية

البيان	GDP	الصناعة/ إلي GDP		البترول/ إلي الصناعة، وGDP			الصناعة عدا البترول /الصناعة و GDP		
السنوات		القيمة	%	القيمة	الصناعة%	%GDP	القيمة	الصناعة%	GDP%
2000	54,792	25,391	46,34	22,199	87,42	40,51	3,192	12,58	5,82
2001	55,096	22,748	41,28	19,531	85,85	35,44	3,217	14,15	5,83
2002	57,000	22,760	39,92	19,211	84,40	33,70	3,549	15,60	6,22
2003	68,051	28,676	42,13	24,922	86,90	36,62	3,754	13,10	5,51
2004	85,032	37,433	44,02	32,866	87,79	38,65	4,567	12,21	5,37
2005	102,217	51,165	50,05	47,135	92,12	46,11	4,030	7,88	3,94
2006	119,660	60,802	50,80	54,557	89,73	45,60	6,245	10,27	5,21
2007	135,633	65,815	48,60	58,952	89,57	43,46	6,862	10,43	5,05
2008	171,578	85,427	49,78	77,382	90,58	45,10	8,045	9,41	4,68
2009	137,213	50,652	36,91	42,797	84,16	31,20	7,855	15,50	5,72
2010	161,168	64,482	40,00	56,185	87,13	34,86	8,297	12,86	5,14
2011	199,300	81,064	40,67	71,953	88,76	36,10	9,111	11,23	4,57
2012	204,289	76,555	37,47	67,160	87,72	32,87	9,395	12,27	4,60
2013	208,730	72,226	34,60	62,584	86,65	30,00	9,642	13,35	4,61
2014	213,945	68,206	31,88	57,817	84,76	27,02	10,389	15,23	4,85
2015	167,215	41,038	24,54	32,186	78,38	19,24	8,852	21,57	5,29
2016	159,016	36,553	23,00	27,640	75,61	17,37	8,913	24,39	5,60

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

-Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel N°39, Septembre2017, N°33, Mars 2015, N°1, Septembre2007

-Banque D'Algérie, Rapport Annuel De La Banque D'Alger2011, 2012.

وكما هو واضح من الجدول (3) أن مساهمة الصناعة عدا المحروقات في إجمالي الصناعة لم تتعدي خلال الفترة (2000–2014) وفي أحسن السنوات لـ15%، وفي سنتي 2015 و2016، يتضح أن مساهمتها ارتفعت كنسبة إلي حوالي 21% و24% علي التوالي، ولكن هذا الارتفاع في نسبة المساهمة لا يعكس تحسن أداء هذه الصناعة وإنما يعود إلي التراجع الحاد لمساهمة صناعة البترول، وكما هو واضح فإن مساهمتها كقيمة كانت متراجعة مقارنة بالفترة (2011–2014).

ويظهر تواضع مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني ككل من خلال مساهمتها بالنسبة للناتجالمحلي، حيث بلغت كمتوسط خلال الفترة (2000–2010) حوالي 5,3% في السنة، لتتراجع أكثر خلال سنوات مطلع العقد الحالي (2011–2014) كما هو واضح من الجدول إلي ما دون 5%، وإن كانت كقيمة يلاحظ تحسن حصتها خلال مطلع العقد الحالي مقارنة بسنوات العقد الماضي، أما سنتي 2015 و 2016 فيلاحظ تحسنها قليلاً كنسبة ولكن تراجعت كقيمة. ويعكس هذا الوضع انه عند تحسنها كقيمة وتراجعها كنسبة أن نمو الناتج كقيمة كان أكبر لذلك كانت النسبة أقل والعكس عند ارتفاعها كنسبة وتراجعها كقيمة.

أما عن سبب تدني مساهمة هذه الصناعة فإن جانب منه يرجع أساسا إلي تراجع خيارات المشروع الصناعي لدي واضعي السياسات الذي تم الخوض فيه خلال فترة التخطيط الاقتصادي للتنمية، بالإضافة إلي ما شهده هذا القطاع خلال عقد التسعينات نتيجة الإصلاحات وعمليات الخصخصة .كذلك يعكس هذا الوضع حقيقة هامة انه بسبب ملكية الدولة لمصادر النفط والغاز والصناعة الاستخراجية أصبح القطاع العام مهيمنا علي جميع فعاليات الصناعة التحويلية المرتبطة مباشرة بالصناعة الاستخراجية، علي الأقل في مرحلة تصنيع المنتجات الأساسية من الخامات، كما امتدت سيطرة القطاع العام إلي عدد كبير من الصناعات الخفيفة (الاستهلاكية والإنشائية والمعدنية) ولفترة طويلة من الزمن، ولم تتساهل الجزائر مع موضوع الاستثمار الأجنبي وإلي مرحلة متأخرة حتى بعد أن ازداد الاهتمام بفعالية القطاع الخاص ودوره في الاستثمار الصناعي بعد أن ظهرت بوادر إخفاق القطاع العام في إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة[1]. هذا بالإضافة إلي العديد من التحديات والعقبات التي واجهت وتواجه قطاع الصناعة، وسوف يتم التأشير عليها في النتائج كما يتضح لاحقا.

– يلاحظ من خلال البيانات في الجدول (3) أن نسبة مساهمة صناعة البترول (النفط والغاز) في إجمالي تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي لم تنخفض عن 84% خلال الفترة (2000–2014)، حيث بلغت هذه النسبة كمتوسط خلال الفترة (2000–2004) حوالي 86,5% ، كما أن هذه النسبة بلغت الذروة خلال الفترة (2005– 2008)، وعلي العموم ارتفعت المساهمة النسبية خلال الفترة (2005–2009) إلي حوالي 89,2% سنويا، وهذا الارتفاع يلاحظ أنه متماشي تماماً مع زيادة إنتاج كميات البترول وارتفاع الأسعار، فكما هو واضح من خلال الجدول (2)، فقد شهد الإنتاج تصاعدا مند مطلع القرن الماضي من حوالي 202 مليون طن مكافئ نفط عام 2000 إلي أن وصل أعلي مستوي له عام 2007 حيث بلغ حوالي 233 مليون طن مكافئ نفط، وعموما تراوح مستوي الإنتاج خلال الفترة (2000–2004) حوالي 209 مليون طن مكافئ نفط سنويا، ثم أرتفع إلي حوالي 231,75 مليون طن مكافئ نفط سنويا خلال الفترة (2005–2008)، وتعد هذه الفترة في واقع الحال ذروة إنتاج المحروقات في الجزائر .

وبالنسبة للأسعار كذلك يلاحظ من خلال الجدول (2) دائما أن كل أصناف أسعار صادرات البترول شهدت ارتفاعا مستمرا مند بداية العقد الماضي إلي غاية 2008. أما عن العوامل التي ساعدت علي زيادة مساهمة صناعة البترول في تكوين القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة بصفة خاصة والناتج المحلي بصفة عامة خلال تلك الفترة فهي متعددة ويمكن التأشير علي سبيل الذكر –وليس الحصر– علي العوامل التالية:

*توفر رصيد من احتياطي المحروقات –والذي تم تكوينه خلال العقود السابقة– كان كافي للتوسع في الإنتاج/ والتصدير ولا سيما خلال العقد الماضي.

.

*احتياجات الموازنة العامة للموارد المالية لتمويل المخططات التنموية التي تم الخوض فيها مند مطلع العقد الماضي (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، والمخطط الخماسي الأول) وتوسع الإنفاق العام بشقيه (الإنفاق العام مقابل سلع وخدمات، والإنفاق العام بدون مقابل "الإعانات والتحويلات الاجتماعية").

–الارتفاع المستمر للأسعار كل أصناف المحروقات وبلوغها مستويات قياسية، الوضع الذي شجع التوسع في الإنتاج/ والتصدير بهدف تعظيم القيمة الحالية للمورد.

–التسديد المسبق للمديونية، وتكوين رصيد كافي من احتياطي النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمة.

–قانون المحروقات لعام 2005، المعدل والمتمم عام 2007 ولاسيما فيما يخص التعديلات الجبائية.

يلاحظ كذلك من خلال الجدول (3) أنه خلال الفترة (2009–2014) شهدت مساهمة صناعة البترول في تكوين القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة تقلبات وتذبذبات من سنة إلي أخري، وعلي العموم فقد تراجعت مساهمة المحروقات خلال الفترة (2010–2014) إلي حوالي 87% سنويا، وهذا التراجع كما هو واضح من خلال الجدول (2) يرجع أساسا إلي تراجع كميات إنتاج/ وحصيلة صادرات المحروقات التي انخفضت بالنسبة للإنتاج خلال نفس الفترة إلي حوالي 199,2 مليون طن مكافئ نفط سنويا، وهذا المستوي متراجع حتى بالمقارنة مع الفترة (2000–2004)، وكما هو واضح من خلال الجدول (2) دائما وبالرغم من أن متوسط مستوي أسعار كل أصناف المحروقات قد ارتفعت وسجلت ذروتها خلال الفترة (2010–2014) مقارنة بالفترات السابقة إلي أن مساهمة القطاع في الصناعة كانت متراجعة، وهذا يعكس أن التراجع في الكميات كان أقوي من الارتفاع في الأسعار.

شهدت سنتي 2015 و 2016 تراجع حاد في مساهمة صناعة البترول في إجمالي الصناعة أو الناتج علي السواء، وكما هو واضح فقد سجلت ادني نسبة خلال منذ مطلع العقد الماضي حيث تراجعت إلي حوالي 78% و75% بالنسبة للصناعة وإلي حوالي 19%، و17% بالنسبة للناتج، وهذا التراجع يعود بصفة أساسية إلي التراجع الكبير للأسعار التي سجلت ادني مستوي لها في أكثر من عقد وتحديداً منذ سنة 2005 كما هو واضح من خلال الجدول (2).

أما عن أسباب تراجع مساهمة قطاع البترول خلال الفترة (2009– 2016) فهي كذلك متعدد ومنها أساسا:

*الأزمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من تراجع في الطلب علي الطاقة عموما والنفط والغاز خصوصا، وخاصة في أوربا المستورد الأساسي للغاز الطبيعي الجزائري (وما يمثله هذا الأخير في هيكل إنتاج/ وصادرات المحروقات).

*تواضع حصيلة الاستكشافات وبقاء رصيد الاحتياطي ثابت مند مطلع العقد وعدم تسجيل احتياطيات هامة تسمح بالتوسع أكثر في الإنتاج/ والتصدير بغض النظر عن مستوي الأسعار.

*تراجع إنتاجية معظم الحقول التقليدية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

*تعديلات قانون المحروقات لعام 2005، والتي اعتبرت كابحة للاستثمار الأجنبي، مما دفع الشركات الأجنبية الإحجام عن المشاركة في المناقصات التي طرحتها وزارة الطاقة سنوات 2008، 2009، 2011.

– واضح من خلال الجدولين (2) و (3) أن تراجع إنتاج/ وأسعار البترول ينعكس علي نسبة مساهمة القطاع في الصناعة والناتج. وكما هو واضح فإن نسبة التراجع بالنسبة لقطاع الصناعة تكون متواضعة وهذا بسبب تواضع مساهمة الصناعة عدا المحروقات، بالإضافة إلي التحسن الذي قد يطرأ علي أسعار كل أصناف المحروقات الذي يلغي جزئيا التراجع في الإنتاج (أو العكس تحسن الإنتاج يعوض التراجع في الأسعار). أما بخصوص نسبة مساهمة قطاع البترول في الناتج فواضح أن النسبة شهدت تراجعا كبيرا مند مطلع العقد الحالي وذلك بالمقارنة مع العقد الماضي، فقد بلغت هذه النسبة خلال الفترة (2000–2004) حوالي 37% سنويا، ثم ارتفعت خلال الفترة (2005–2009) إلي حوالي 42,3% سنويا، وباستبعاد سنة 2009 فإن النسبة تصل إلي حوالي 45% خلال الفترة (2005–2008) وتلك الفترة كما اتضح سابقا هي ذروة إنتاج المحروقات في الجزائر.

ومند مطلع العقد الحالي تراجعت هذه النسبة كثيرا فقد بلغت خلال الفترة (2010–2014) حوالي 32,16% سنويا، للتراجع أكثر عامي 2015 و2016 إلي ادني مستوي حوالي 19% و 17%، وهي ادني نسبة تسجلها الصناعة البترولية للجزائر مند بداية السبعينات. وكما هو واضح من خلال الجدول (2) أن هذه السنوات سجلت كذلك ادني مستوي إنتاج للمحروقات. وواضح أن تراجع مساهمة المحروقات في الناتج أثر علي تراجع مساهمة قطاع الصناعة ككل في إجمالي الناتج حيث وكما هو واضح من خلال الجدول (1) والجدول (3) أن مساهمة الصناعة في الناتج تراجعت من حوالي 50% في المتوسط خلال الفترة (2005–2008) (ذروة إنتاج المحروقات) إلي حوالي 36,9% خلال الفترة (2009–2014)، لتتراجع أكثر عامي 2015 و 2016 إلي حوالي 24% و 23% علي التوالي.كذلك أهم ما يلاحظ أنه رغم تراجع مساهمة قطاع البترول في إجمالي الناتج مند مطلع العقد الحالي، إلا أن هذا الأخير (الناتج) شهد ارتفاعا مستمرا – باستثناء سنتي 2015 و 2016– ويعود ذلك إلي تحسن مساهمة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وبدرجة أقل قطاع الزراعة (الجدول(1) السابق)، فضلاً عن الاستقرار النسبي للدينار الجزائري مقابل الدولار اساساً.

وخلاصة القول وبالإضافة إلي ما تقدم فإن الحقيقة المهمة التي يجب عدم إغفالها أن مساهمة صناعة البترول في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشر إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات الأخرى لا تعكس كلياً الدور الذي يفترض أن تلعبه صناعة هذا المورد، فكما هو معروف فإن حجم الوفرات الاقتصادية المتحققة من تصنيع النفط والغاز واستهلاكه تتعدي بكثير حجم الوفرات المتحققة من بيعه خاما، وهو ما يعكس حجم الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تصديره خاما، ناهيك عن حجم الوفرات الاجتماعية التي يمكن أن يخلقها النفط والغاز في بيئة توطنهما.

وهكذا وبالرغم من المحاولات التي بدلها واضعي السياسات للانتقال بواسطة هذه الصناعة من الوظيفة المالية – التصديرية – إلي الوظيفة الحقيقية له – الصناعية –، غير أنه والجزائر علي مشارف نهاية العقد الثاني من القرن الحالي لا تزال صناعة البترول المسئولة شبه كليا علي جلب النقد الأجنبي، كما أن الوظيفة المالية لهذه الصناعة تطغي أكثر كلما ارتفعت الأسعار، ومهما يكن واضح أن صناعة هذا المورد في الجزائر لا تزال مرتبطة أساسا بالسوق الدولية ولا تزال الوظيفة الأساسية لها هي جلب الموارد المالية لتمويل الاقتصاد المحلي.

وانطلاقا من هذا الوضع، ونظرا للضعف والاختلال الذي يواجه القطاعات خارج المحروقات وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، حيث لم يتمكنا بعد من تلبية الاحتياجات المحلية كميا ونوعيا الأمر الذي أنعكس علي عدم قدرتهما علي التصدير، ونظرا للعديد من القيود الداخلية للاقتصاد والحاجة الملحة للموارد المالية لتمويل برامج الاستثمارات والخدمات الاجتماعية وغيرها فإن الوضع علي المدى القصير والمتوسط علي الأقل بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو الاستمرار في الاعتماد علي عوائد النفط والغاز، وان الآثار والانعكاسات ستكون أكثر ارتباطا بظروف السوق الدولية للبترول والعوامل المؤثرة فيها، وعليه

وفي هذا السياق فإن الوضع الراهن يتطلب تفعيل أكثر لدور البترول في الاقتصاد وذلك من خلال استخدامه وبشكل مكثف في بناء قاعدة صناعية مترابطة وخاصة مع الصناعات البتروكيماوية والصناعات التي ترتبط بها مباشرة، وذلك بهدف تنويع القاعدة الصناعية وجعلها حلقة مترابطة ومتكاملة ومن تم توسيع دائرة التكامل داخل الاقتصاد الوطني ككل.

4- خلاصة : النتائج والاقتراحات

من خلال العرض السابق تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن التأشير إليها تبعا.

4. 1. النتائج

1-أتضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف واختلال في الهياكل الاقتصادية، كماأنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد علي صناعة البترول كمصدر رئيسي للدخل والتصدير، وهو بذلك يتأثر بأسعار وكميات تلك المواد في الأسواق الدولية، كما أن تلك النسب تشهد تقلبات من سنة إلي أخري حيث.

أ- بلغت مساهمة البترول حوالي32% في إجمالي الناتج كمتوسط سنوي خلال الفترة (2010-2014)، وهذه النسبة متراجعة كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة أين بلغت حوالي 42% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2004)، وحوالي 45% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2008)، لتتراجع أكثر سنتي 2015 و2016 إلي حوالي 18% كمتوسط سنوي.

ب- بلغت مساهمته حوالي 87% في إجمالي تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي كمتوسط سنوي خلال الفترة (2010-2014)، مقارنة بحوالي 89,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2009)، وحوالي 86,5% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2004)، لتتراجع أكثر سنتي 2015 و2016 إلي حوالي 76,5%.

2- أتضح أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتسم بارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأولي (الصناعات الاستخراجية وتحديدا النفط والغاز)، وقطاع الخدمات بالمقارنة مع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي الأخرى والزراعة. وباستبعاد ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) من إجمالي الناتج، يتضح تواضع وثبات المساهمة النسبية للقطاعات السلعية غير الاستخراجية(والاستخراجية عدا البترول) والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت كمتوسط سنوي خلال الفترة (2000-2014) حوالي 8,7% بالنسبة للزراعة، وحوالي 5,14% بالنسبة للصناعة عدا المحروقات.

3-إن أهم ما يمكن استخلاصه من تواضع مساهمة القطاعات السلعية – عدا البترول- أن صناعة النفط والغاز قد ألحقت تغيرات في هيكلة الإنتاج في الاقتصاد الوطني، لكن هذه التغيرات كانت ملازمة لقطاع البترول وسببا له مما ألحق – ولو بشكل غير مباشر- تأثير غير مرغوب في باقي القطاعات – الزراعة والصناعة عدا المحروقات-. بمعني آخر أن الصناعة التحويلية في الجزائر قامت- مثلها مثل معظم الدول النامية- علي تصنيع المواد الأولية المتوفرة لديها (البترول)، كما أنها تخدم أغراض الاستهلاك النهائي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (مواد بناء، أسمدة، مستحضرات طبية، منتجات بترو كيماوية...). وبصفة عامة يمكن القول أنه لم تحدث أي تغييرات جذرية في أنماط التصنيع التي سادت مند عقد السبعينات، هذا علي الرغم من التقدم الذي أصاب القاعدة الصناعية من ناحية تعدد المنتجات الاستهلاكية والسلع المعمرة، وظهور بعض الصناعات الأساسية والتي كان بإمكانها أن تحفز عملية التكامل لإيجاد صيغ ومناهج للتخصص داخل الفروع

الرئيسية. وبالرغم من أن استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها الجزائر قد أكدت علي تطوير أنماط التصنيع في هذا الاتجاه، إلا أن المحصلة النهائية لا زالت محدودة جدا، بل ومتراجعة.

وبالإضافة إلي ما سبق هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه الصناعة – عدا البترول– الأمر الذي انعكس علي ضعف مساهمتها في قطاع الصناعة، ومنه في الاقتصاد الوطني ككل يمكن التأشير عليها في النقاط التالية:

– غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة ذاتها، وضعف الخدمات المؤسسية المساندة، بالإضافة إلي نقص العقار الصناعي/ أو عدم شفافية توزيعه.

– وجود نظام قوانين استثمار صارم وغير مستقرة للمشاركة المحلية للاستثمارات الأجنبية المشتركة، الأمر الذي يؤدي إلي إحجام الاستثمار الأجنبي عن المشاركة في المشاريع الصناعية، وفي الوقت ذاته يولد عائدا ريعا لشركاء محليين غير فاعلين، الأمر الذي يعطل فرص النمو الذاتي للصناعة.

– الظروف الاستثمارية للصناعة ذاتها مثل ارتفاع تكلفة المنتج الصناعي وانخفاض جودته بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة، ونقص إمدادات المياه الصناعية والطاقة وعدم توفرها أحيانا بالإضافة إلي ارتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية، وعدم توفر المناطق الصناعية والخدمات الصناعية الفنية والمؤسسية. كذلك ارتفاع التكاليف غير المباشرة الناتجة عن نظام الضرائب والجمارك والإجراءات الإدارية المعقدة.

– هناك تحديات أخري تنجم نتيجة توجه سياسة التصنيع نحو التصدير إلي الأسواق الخارجية، وتشمل:

* شدة المنافسة في الأسواق في ظل تحرير التجارة وتدويلها، وتغير المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج بسبب تطور طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلي كثافة نسبية في التقنية والمهارات الفنية، الأمر الذي يؤثر سلبا علي الصناعة كثيفة العمالة، كالصناعات الغذائية، المنسوجات ، الجلود، تركيب السيارات ما لم يتم تدعيمها بتقنيات حديثة تزيد من ميزته النسبية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

*تحديات تتصل بالمراكز والمؤسسات المساندة للتسويق وتشجيع الصادرات، المعلومات التجارية، وأساليب التوثيق التي ما زالت قليلة الاستخدام رغم أهميتها لاكتشاف الأسواق الجديدة والتعريف بالسلع المتاحة.

*تحديات تتصل بشفافية المعلومات الاقتصادية التي تتأثر الصناعة بها كثيرا خاصة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتسويقية، حيث تكون المعلومات المتاحة في أحيان كثيرة رغم توفرها وكثرتها غير دقيقة، ولا تعطي صورة كاملة عن الأوضاع الاقتصادية والمتطلبات الإدارية ، وبالتالي فإن شفافية هذه المعلومات وتوفرها يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في إطار السوق المحلية والأسواق الخارجية.

*تحديات نابعة من تزايد الاهتمام باشتراطات المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة، والتي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الجودة المطلوبة للسلع والخدمات الصناعية وتسهيل دخولها للأسواق العالمية وهذا يتطلب من الصناعة أن تعمل علي توفير المعرفة الفنية ووسائل التدريب لتطبيق المعايير والمواصفات القياسية.

4– إن انخفاض الإنتاج الزراعي في الجزائر ومنه مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي في المرحلة الراهنة ينبثق عنها ظاهرتان هامتان وهما:

-الفجوة الغذائية المتزايدة.

-زيادة العجز في الميزان التجاري.

وتفرض هاتين الظاهرتين تحديا كبيرا ينبغي الجزائر العمل علي مواجهتهما.

5-إن البيانات المتوفرة عن تطور الناتج المحلي الإجمالي توضح نموهوتطوره كميا ولاسيما في السنوات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط والغاز، علي أن هذا لا يعني نمو الرخاء المطلق أو دليلا علي تحسن الأداء الاقتصادي بشكل ملموس وعلي المدى البعيد دلك أن هذا التحسن في مؤشر إجمالي الناتج المحلي ما تزال تلازمه حالة التخلف، وهو ثمن مورد ناضب من موارد الثروة.

6-بالإضافة إلي مؤشر إجمالي الناتج المحلي تلعب صناعة البترول دورا بارزا وفعالا في تحريك وتنشيط/ أو إبطاء الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها علي جملة من المؤشرات الاقتصادية/ والاجتماعية لا يمكن تفصيلها في هذه الدراسة حيث يمكن التأشير عليها في النقاط التالية:

أ-تؤثر علي التجارة الخارجية من خلال عوائد الصادرات ومنه وضع الميزان التجاري/ وميزان المدفوعات.

ب-التأثير علي إيرادات ميزانية الدولة ومنه سد النفقات اقتصادية / أو اجتماعية.

ج-التأثير علي مؤشر المديونية الخارجية من خلال نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلي الصادرات من السلع والخدمات.

د-التأثير علي مؤشر احتياطي الصرف من النقد الأجنبي.

هـ- التأثير علي مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصناعة.

و-التأثير علي مؤشر العمالة من خلال التوظيف في الصناعة البترولية، ورفع القدرة التأهيلية والفنية للعمال من خلال مختلف المعاهد والجامعات المتخصصة في صناعة النفط والغاز.

4 . 2. الاقتراحات

1- لا تزال الحاجة قائمة لرفع نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة عدا المحروقات في التركيب الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال المشروعات الجديدة وتحسين كفاءة تشغيل المشروعات القائمة واستغلال الطاقات العاطلة، وكل ذلك لتحقيق توازن في هيكل تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2-كون صناعة البترول تعمل علي زيادة التشابك والترابط مع العديد من الصناعات، كالحديد والصلب، البناء والتشييد، الصناعات المعدنية والميكانيكية، الالكترونية والكهربائية، صناعات الطاقة، الصناعة البتروكيماوية والتكرير، فهي بذلك تساهم في تنمية القطاع الصناعي والصناعات المرتبطة بها، وانطلاقا من هذه الميزات فمن الضروري العمل علي دمج قطاع المحروقات بشكل أوسع ببقية الاقتصاد. والبداية علي الأقل علي المدى القصير والمتوسط، وذلك من خلال إنشاء شبكات

من الصناعات والنشاطات المتكاملة التي تستهدف التكامل العمودي كالتكرير والبتروكيماويات كونها من أهم الجوانب لدور البترول في التنمية، فتطوير صناعة التكرير والبتروكيماويات يسمح بتحقيق المزايا التالية:

*إنهاء حالة التخلف والعزلة لصناعة البترول، فصناعة التكرير أحد فروع الصناعات التحويلية التي يدور حولها صناعات التوطن وذلك لما تخلقه من وفرات اقتصادية ومجتمعية في بيئات توطنها بحكم حجم الترابطات الصناعية الأمامية والخلفية (التشابك الصناعي) ضمن قطاع البترول أولا وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ثانيا. كذلك الحال بالنسبة للصناعات البتروكيماوية حيث منتجات هذه الصناعة ذات قيمة مضافة عالية جدا، إذ يمكن استخدامها كلقيم لإنتاج العديد من المنتجات، وتتميز منتجاتها بتعدد الاستخدامات في جميع نواحي الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلي ارتفاع الطلب عليها محليا وخارجيا.

*تخفيف الأعباء والعجز علي الميزان التجاري/ ميزان المدفوعات / والموازنة العامة، فالجزائر تستورد بعض المنتجات البترولية المكررة وفي مقدمتها المازوت والبنزين وبشكل كبير. فقد بلغ علي سبيل الذكر حجم الواردات الجزائرية من المنتجات المكررة خلال الفترة (2012– 2015) حوالي 4,4 مليون طن مكافئ نفط كمتوسط سنوي، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلي التأخر في عودة بعض الوحدات التي دخلت عملية إعادة تأهيل، وبشكل أساسي إلي عدم قدرة طاقات التكرير القائمة علي تلبية الطلب المحلي الذي يعرف نمواً كبيرا ولا سيما علي المازوت Gasoil والبنزين Essences.

فقد شكلا هذان المصدران معا حوالي 84,8%، 86% من إجمالي واردات المنتجات المكررة خلال سنتي 2012 و2013، وحوالي 60%، 79% سنتي 2014 و2015 علي التوالي. أما كقيمة فقد بلغت قيمة الواردات كل أصناف المنتجات المكررة خلال الفترة (2012–2015) حوالي 3,5 مليار دولار كمتوسط سنوي [1]، وتعكس هذه المبالغ حجم التسربات من الدخل الوطني في شكل واردات[2] ، كان ممكن استثمارها في صناعات لاحقة (تكرير) تعمل علي تغير طبيعة الهيكل القطاعي للناتج المحلي انطلاقا من ترقية الصناعات المرتبطة بقطاع المحروقات ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلك المنتجات ثم في مرحلة تالية تصديرها، وبالتالي إعادة هيكلة صادرات المحرقات الذي تغلب عيها المنتجات الخام.

3–ضرورة اخذ بنظر الاعتبار مسألة الانسجام الاجتماعي والاقتصادي، بحيث يحقق نمط توزيع الدخل عدالة أكثر، لأن ما قد يخلفه توزيع عوائد هذا المصدر من تباين بين فئات المجتمع ربما سيكون أسوء وهو ما سوف يخلف أعباء اجتماعية كبيرة قد لا تعمل علي تحقيق الوحدة الاجتماعية التي تنشدها الدولة أو الوحدات السياسية في قوتها، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل يعني الانفصال بين الجهد والعائد بين شرائح المجتمع الأمر الذي يقود إلي الإحباط الاجتماعي ثم التفتت الاجتماعي والعنف السياسي. وفي هذا السياق ينبغي عند استغلال عوائد هذا المصدر أن يأخذ بنظر الاعتبار مسألة الانسجام الاجتماعي والاقتصادي، بحيث يحقق نمط التوزيع عدالة أكثر.

4–بالرغم من الدور الذي تلعبه صناعة البترول وعوائد صادراتها من حيث المساهمة في مختلف المؤشرات الاقتصادية / الاجتماعية للجزائر، إلا أن الواقع يتطلب ضرورة وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم وبعيدة الرؤية لمرحلة ما بعد نضوب

هذا المورد، وبالتالي يجب استغلال العوائد المالية المتأتية منه في بناء الاستقلال الاقتصادي للبلاد مع ضرورة ترشيد استغلال تلك العوائد لتعود بالفائدة علي الأجيال القادمة بما يحفظ حقوقهم.

5. الإحالات والمراجع

المراجع بالعربية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(2013) ،قانون رقم 13-01، مؤرخ في 20 فبراير 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 ابريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، العدد 11، الجزائر.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2006) ، قانون المحروقات 2005/7/5، العدد 50، الجزائر.

3- بنك الجزائر(2008)، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، الجزائر.

المراجع بالفرنسية

1-Banque D'Algérie,(2007,2013,2017) , Bulletin Statistique Trimestriel,N°1,N°33, N°39.

2- Banque D'Algérie (2001, 2005, 2008, 2011,2012, 2014), Rapport Annuel De La Banque D'Algérie.

3- M .E.M,(2013) , Bilan des Réalisations du secteur de L'Energie et des Mines,Algérie.

4- M .E.M,(2011), Bilan des Réalisations du secteur de L'Energie et des Mines 1962- 2010, Algérie.

5- O .N.S,(2016), données statistique, les comptes économiques en volume de 2000 a 2015, N°751. Algérie.

6- Sonatrach (2015), ABSTRACT ,Principaux Agrégats Chiffres Définitifs.

7- Sonatrach ,(2003,2006,2008,2011,2012, 2014,2015),Rapport Annuel,Algérie.